زائد

وقيلولة وعيلاً والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء اهلها باسنا بايتين او قايلين وانما خص هذين
الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع فان الاخضر ابتدى عقيب نزول
المطر فان قلت لا اخضر الا يبتدى عقيب نزول المطر قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما بعد
في العادة معقبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس والاية من قبيل الثاني وختم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة
الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لا محل لها من الاعراب كما حققه قوله واما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان نحو والتابع عن التاكيد وعن البدل فتميز بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع توهم غلطا او تجوز ومن البدل توفية المؤكد
كما سيأتي واستيناف القصد الى الجملة الثانية وليس شيء من ذلك بمقصود من النعت وهو ظاهر قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له
في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل الا اذا كان الجمل محكوما عليها به لكن
الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضميره به راجع الى كون التابع والحاصل كلامه ان الجملة
الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه بطلان المحكوم عليه
حينئذ يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل
منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على
نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على
قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا
وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضميره به راجع الى بعض
احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى
فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر
في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوايد الغياثية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت
يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن
اشكال لانه قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع

فان

فان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاآت مقامية يتشا منها اعتبارات متفاوتة
فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز
الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان
قوله ان هذا الا ملك كريم مشابك بقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد
ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة
فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر واذا كان الامر
كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على
الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان من الا نعت لا يعطف عليه عطف بيان
لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه
قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القران
والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل بل
كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتداء محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى
الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر
كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى
الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجوه
اخر خارجة عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في
الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانه الذي تساهل في الصحاح يقال فلان من اهل الكذا ولا يقال ستاهل والعامة
تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله مما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة
اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيل فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتثبت ونصبه على المصدر اي يرمى
به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوازنه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في
الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شيء آخر في

Copyright © King Saud University